

دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة 2020

Analytical study of the Arab digital economy index
A case study of a group of Arab countries in the year 2020ط.د. وسيلة عجال¹، أ.أ. محمد زياد²Wassila Adjal¹, M'hamed Ziad²¹ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، Wassila.adjal@univ-mascara.dz² جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، Ziad.mhamed@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/10

تاريخ الاستلام: 2022/03/09

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالاقتصاد الرقمي ومتطلباته وأهم تحدياته، وكذا عرض وتقييم وضعيته في بعض الدول العربية من خلال دراسة وتحليل مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020، حسب أبعاده الاستراتيجية التي تبين لنا المستوى الذي حققته هذه الدول من خلال العمل على تطوير بعض مجالات اقتصادها الرقمي بالرغم من التحديات التي واجهتها، وقد خلصت الدراسة إلى تصدر الإمارات المرتبة الأولى في الدول العربية، حيث كانت نتائجها الأقرب إلى المؤشر المعياري الدولي التي اعتمده التقرير في المقارنة بدولتي ماليزيا وسنغافورا الناتج عن تفوقها في المجال التكنولوجي الذي يعزز الميزة التنافسية وكذلك درجة التشابه من ناحية الناتج المحلي الإجمالي الذي يتشابه مع بعض الدول العربية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التحديات، الأبعاد الاستراتيجية، الدول العربية.

تصنيفات JEL : M2, L63, L86

Abstract:

The aim of this research is to raise awareness of the digital economy, its requirements and its main challenges, as well as to present and assess its status in some Arab countries by studying and analysing the Arab Digital Economy Index for the year 2020, according to its strategic dimensions, which show the level of development achieved by these countries by developing some areas of their digital economy, despite the challenges they have faced. The study concluded that the United Arab Emirates ranks first in the Arab world, in which its results were closer to the international normative index adopted in the report to compare between Malaysia and Singapore, as a result of their technological superiority, which promotes competitive advantage, and such a degree of similarity in terms of GDP is similar to some Arab States.

Keywords: The digital economy; issues; strategic dimensions; Arab countries.

JEL Classification Codes: L86, L63, M2

المؤلف المرسل: وسيلة عجال، الإيميل: Wassila.adjal@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

شهد العالم مؤخراً ظروف صعبة احدثت تغيرات جذرية في مساره، خاصة مع ظهور جائحة كورونا التي هزت استقرار كل دول العالم عامة والعربية خاصة. ما اجبر الدول العربية على استخدام نمط جديد انا وهو التحول نحو الاقتصاد الرقمي باستخدام تقنية المعلومات الحديثة والارتكاز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الانترنت. وادخال بعض الإصلاحات في مجالاتها كتحديث البنية التحتية وإدخال الرقمنة في حكوماتها وكل قطاعاتها لتصبح معاملاتها الكترونياً. حيث تكمن أهميته في التطورات التكنولوجية في كل من الدول المتقدمة وحتى الناشئة التي أصبحت تمتاز باقتصاد رقمي ذو مستوى عالي كماليزيا باحتلالها المراتب الأولى في العديد من المؤشرات العالمية التي سمحت لها بالمنافسة الدولية عكس الدول العربية التي نجدها مازالت توجه بعض التحديات وصعوبة في تبني هذا التحول بسبب ضعف بنيتها التحتية ، التعليم وغيرها، لكن التطورات الاقتصادية الأخيرة حتمت عليها مراجعة استراتيجياتها لتطوير اقتصادها الرقمي لسد هذه الفجوة الرقمية بينها وباقي الدول الناجحة رقمياً، وذلك بتسليط الضوء على بعض المؤشرات لقياس ادائها الرقمي مقارنة بدولتي سنغافورا وماليزيا ومعرفة وضعيتها ومدى تقدمها في تطبيق الاقتصاد الرقمي.

لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية معالجة الاشكالية التالية:

ماهو موقع الدول العربية ضمن خريطة التحول الرقمي حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020؟

وللإجابة على هذه الاشكالية قمنا بوضع هذه الفرضيات:

حققت الدول العربية محل الدراسة قفزة نوعية في مجال التحول الرقمي.

يعبر مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي عن الوضعية الحقيقية لمستوى التحول الرقمي للدول محل الدراسة.

اهداف البحث:

-الامام بأهم النقاط التي يتضمنها الاقتصاد الرقمي (تعريف خصائص وتطبيقاته).

- إبراز اهم التحديات التي تواجه الدول العربية في تطبيقها للاقتصاد الرقمي.

- تبيان وضعية ومستوى الدول العربية في تحوله نحو الاقتصاد الرقمي.

-تحليل بعض محاور التي ارتكز عليها مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي محل الدراسة.

أهمية البحث: تنبع أهمية رصد مستوى تقدم الدول العربية على صعيد الاقتصاد الرقمي من دوره الملموس في تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة الدولية وتحسين مستويات التنمية البشرية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وكذا محاولة معرفة واقع تلك المؤشرات في بعض الدول العربية محل الدراسة.

منهجية البحث: فيما يتعلق بالمنهج المتبع أثناء إعداد هذا البحث فقد اعتمدنا على ما يلائم كل جزء من أجزائه، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في عرض مفاهيم الاقتصاد الرقمي وخصائصه واهم تطبيقاته ،كما لم يتم إهمال استخدام المنهج التحليلي في معالجة المادة العلمية لتبيان خبايا البيانات المتعلقة بقدرات الدول العربية والمجهودات المبذولة في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، و كان للمنهج المقارن حظاً وافراً في محاولة عقد مقارنة إحصائية بين بعض البلدان العربية لتوضيح أثر فكرة تباين حجم المجهودات المبذولة و الوفرة المالية داخل بلد ما، على انجازاته في هذا المجال.

2. أساسيات الاقتصاد الرقمي

1.2 مفهوم الاقتصاد الرقمي: نقصد بالاقتصاد الرقمي انه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من خلال إيجاد روابط فعالة بين أطراف النشاط الاقتصادي (اوشريف، 2018. ص 1-17).

الاقتصاد الرقمي او ما يسمى بالاقتصاد الإلكتروني يبنى على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري رقميا عبر الشبكات المعلوماتية. (السلام د، 2019 ص 12) الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي: (كافي، عولمة الاعلام والاقتصاد الرقمي، 2016. ص 08)

- البنية التحتية والتجهيزات التقنية
- توفر البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة
- قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الذكية
- راس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد البشرية التي تعني بقطاع التعلم والتدريب
- يساعد الاقتصاد الرقمي على: (السلام ، مرجع سابق ص 13)
- زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي
- زيادة فرص التجارة العالمية والوصول الى الأسواق العالمية
- يحسن من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها.

والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها.

2.2 خصائص الاقتصاد الرقمي: (كافي، مرجع سابق ، ص 88.86)

سهولة الوصول الى مصادر المعلومات: يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الافراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وضرورة توفير بنية تحتية للاقتصاد وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفير الآلات والأجهزة والمعدات والموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان.

المنافسة والهيكل السوقى في ظل الاقتصاد الرقمي: تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي على المستويين المحلي والدولي.

مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في زيادة النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية المحلية والدولية كما تؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات: يوفر المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة والدقيقة للمعلومات الضرورية والهامة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية أي أداء إدارة الصادر والوارد من

المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير وحدثة. كالمعلومات الالكترونية، المعلومات المنطوقة والمطبوعة وكذلك التنبؤات التكنولوجية.

3.2. تطبيقات الاقتصاد الرقمي:

1.3.2. التجارة الالكترونية: عرفت التجارة الالكترونية على انها نوع من التعامل التجاري يتضمن شراء وبيع السلع والخدمات وتبادل البيانات والمعلومات والخبرات عبر الوسائل الالكترونية المتقدمة بين الأطراف المعنية، حيث ان حركات البيع والشراء السلع والخدمات والمعلومات تتيح الدعم وتوليد العوائد من خلال عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات، أي انها تتيح عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء وهي من اهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي. (محمد، 2020 ص 59)

2.3.2. الحكومة الالكترونية: ان الانتقال من الحكومة التقليدية الى حكومة الكترونية يعتمد على استخدام تكنولوجيا متطورة تمكّنها من العمل على خدمة مصالح الافراد والمؤسسات دون التنقل بين الادارات الحكومية عند الحاجة، ويمكن القول انها تقوم على محورين: (الزغبي، 2013- ص 26-27)

* تقديم العمل الاداري باستخدام تطبيقات تقنية نظم المعلومات: والتي تتيح تقديم الخدمات والمعلومات للإدارات الحكومية المختلفة وللمواطنين وقطاعات الأعمال في أي وقت وزمان.

* تقديم الخدمات عن بعد: حيث يمكن لمتلقي الخدمة أو الباحث عن المعلومة الحصول عليها دون الحاجة الى القدوم لمكان العمل، أو مكان تقديم تلك الخدمة أو المعلومة

3.2.3. الاعمال الالكترونية: (كنزة، 2019-2020 ص 64.67.69.70)

يمكن القول إن الأعمال الالكترونية أكثر شمولية من التجارة الالكترونية، فهي تعني استخدام المعلومات الالكترونية لتحسين الأداء التجاري ولصنع القيمة للشركة بتشكيل علاقة قوية بين الشركة التجارية والزبائن، وتتعدى الأعمال الالكترونية عملية البيع والشراء كما هو الحال في التجارة الالكترونية إلى ما وراء ذلك لتقوية العلاقة بين الشركات وبين الأطراف الأخرى المختلفة مثل الزبائن وشركاء العمل وغيرهم. إذن الأعمال الالكترونية تمكن الشركات التجارية من اتمام الأهداف الرئيسية التالية:

* الوصول إلى أسواق جديدة لا يمكن الوصول إليها بالطريقة القديمة.

* خلق منتجات جديدة وخدمات جديدة.

* بناء ولاء الزبون للشركة.

* زيادة أرس المال المتعلق بالعنصر البشري.

* استغلال أفضل لكل التقنيات والتطبيقات المتاحة.

* تحقيق التنافس والحصول على قيمة للشركة والريادة

4.3.2. تطبيقات اخرى للاقتصاد الرقمي:

هناك تطبيقات اخرى عدا التجارة والاعمال الالكترونية والحكومة الإلكترونية منها:

1- التعليم الالكتروني: الذي هو نظام يعتمد على الحاسوب باستخدام الانترنت حتى يمكن اي فرد من استغلال فرصة التعلم عند بعد وفي اي وقت.

ب-الصحة الالكترونية: هو كذلك نظام يحرص على ضمان سيرورة الرعاية الصحة معتمداً بذلك على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنسيق بين عمال الصحة وممرضاهم عند بعد خاصة مع ازمة الراهنة كوفيد 19، فهي تحتوي على سجلات الكترونية تضمن فيها معلومات الإدارية الخاصة بالقطاع وكذا المرضى.

ج-البيئة الالكترونية: تشمل البيئة الالكترونية استخدام النظم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الوصول إلى البيانات والمعلومات البيئية ونشرها، بالإضافة إلى إنشاء نظم رصد ومستودعات مدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المعارف البيئية. ويمكن من خلال البيئة الالكترونية التنبؤ ورصد العوامل البيئية والاصطناعية وغيرها من الضغوط على البيئة مع تحديد الحالة الراهنة للبيئة بشكل دقيق .

4.2.تحديات الدول العربية نحو التوجه ن للاقتصاد الرقمي: (طلحة د، 2020 ص 24)

هناك اربع مجالات رئيسية تواجه الدول العربية فيها تحديات نحو التوجه للاقتصاد العربي وتتمثل في:

- رقمنة الحكومة

-شركات القطاع الخاص

- توفر التمويل

-القدرة الشرائية.

حيث تختلف هذه التحديات في الدول العربية من بلد لأخر كل حسب مؤهلاته وقدراته في التحكم في هذا المجال، نذكر اهمها

* عدم توفير البنية التحتية للاتصالات السريعة.

*نقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد.

*كذلك نقص الثقة الرقمية لدى المواطن.

*نقص الخبرات في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي.

3. دراسة تحليلية لبعض الدول العربية حسب تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

1.3. الابعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية: (الاقتصادية م، 2020 ص 29-30):

يستند حساب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على خمسة ابعاد استراتيجية وهي:

الأسس الرقمية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي الى الوصول لمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهيل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم.

الابتكار الرقمي: يهدف الى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفير نظم التعلم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة.

المواطن الرقمي: يهدف الى تعظيم استفادة الافراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية وتوفير مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك ورفع جودة الحياة للمواطنين.

الاعمال الرقمية: يهدف الى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي وتوفير بيئة الاعمال الرقمية المتواتية للتغيرات التكنولوجية.

الحكومات الالكترونية: يهدف الى توفير حكومة رقمية ستهدف الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لصالح خدمة مواطنيها وتخفيف تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق النفع بين الأطراف ذات الصلة الثلاثة الافراد، الشركات والحكومات.

2.3. تصنيف الدول العربية حسب مقياس المعيار الدولي: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، ص 14-15-45)

بناء على تقرير المؤشر الاقتصاد الرقمي لبعض الدول العربية المعتمد على مقياس معياري دولي متقدم لدولتي ماليزيا وسنغافورة، لأسباب أولها التحول الرقمي الناجح كون البلدين من أكثر الدول خبرة في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم باحتلال سنغافورة المرتبة الثانية عالميا وماليزيا مرتبة 32 كأكثر الدول التي تعزز قدرتها التنافسية فباستخدامها تكنولوجيا في اقتصادها، وثانيا درجة التشابه من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعد ماليزيا من الدول ذات الدخل فوق المتوسط وفقا لتصنيف الدولي وهو ما يتشابه مع كثير من الدول العربية.

كما حققت نجاح في هذا المجال حيث وصلت قيمة مؤشرهما المعياري الى 76.07 % وفقا للأبعاد الاستراتيجية المذكورة سابقا، في المقابل حققت الدول العربية متوسط يمثل 35.69 % ما يبين لنا وجود فارق او فجوة سلبية قيمتها 40.38 % ما يؤكد لنا ضرورة اتخاذ اجراءات جوهريّة في تبني تكنولوجيا رقمية بالاعتماد على بنية تحتية واستخدام تكنولوجيا حديثة. وعليه تم تقسيم الدول العربية الى مجموعات:

المجموعة الأولى: سميت بالدول القائدة وهي تعد دول جاذبة للاستثمار الدولي ويمكن مقارنة نتائجها مع الدول المتقدمة رقميا حاصلة بذلك على المراكز الخمس الأولى نذكر منها الامارات وقطر، حيث امتازت بسرعة التكيف وامتلاك مرونة في التحول نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية.

المجموعة الثانية: سميت بالدول الواعدة رقميا قاطعة بذلك شوطا معقول في مسيرة التحول الرقمي، ويمكن اعتبارها الدول الجاذبة للاستثمار لكن اقل درجة من دول المجموعة الأولى، تمثلت في 12 دولة نذكر منها الأردن، تونس والجزائر. امتازت بامتلاكها لبنية تحتية ومعرفية للانطلاق نحو الامام وتبني خطط حاسمة نحو التحول الرقمي.

3.3. محاور بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

المحور الأول: المؤسسات

لتكنولوجيا تأثير إيجابي على الاقتصاد ومعدلات النمو ومساهمة في التعامل مع الازمات وسرعة الاحتواء خاصة في ظل كورونا. وذلك بإنشاء اليات حوكمة فعالة للتكامل التكنولوجي سواء على الافراد، الشركات والحكومات، بالاعتماد على مؤشر الثقة الرقمية وقدرتهم على الحفاظ على شبكات وأنظمة وبنى تحتية امنة خاصة فيما يتعلق بالبيانات السرية الهامة.

الجدول 01: المؤسسات

أسس المؤسسات \ الدول	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
البيئة السياسية	80.625	71.4	61.025	59.90	41.5
البيئة التنظيمية	68.30	59.35	48.90	39.60	16.65
الثقة والامن	75.27	69.03	51.68	43.61	35.77
قيمة المؤشر	74.73	66.59	53.87	47.70	31.31

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

من خلال الجدول الأول المتعلق بالمؤسسات نلاحظ ان دولة الامارات حققت نسب عاليا سواء في تحقيقها للاستقرار السياسي بنسبة 80,55 % او حتى في البيئة التنظيمية ونشر الثقة والامن في مؤسساتها، فحسب (F, 2017) يرى انه يمكن ان يساعد تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التحول الرقمي المؤسسي بشكل كبير القادة على تسليط استثماراتهم وتطوير خارطة طريق رقمنة شاملة واستكشاف فرص رقمية جديدة. وتلها في المرتبة الثانية والثالثة كل من قطر والأردن بنسب متقاربة نوعا و تبقى الجزائر في المرتبة الأخيرة لضعف بنيتها التحتية وتأخرها في تطبيق التحول الرقمي، كون الأخير يشير الى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع قطاعات الاعمال التجارية مما يؤدي الى تغيير جذري في طريقة أداء الشركة وتحقيق قيمة العملاء (GH.Kurniawan.nb, 2018 p 261).

بلغت قيمة مؤشر الامارات 74,73 % تليها قطر بقيمة مؤشر 66,59 % وبلغت قيمة مؤشر الأردن بنسبة 53,87 % اما تونس فكانت قيمة مؤشرها 47,70 % وفي الأخير قيمة مؤشر الجزائر بنسبة 31,31 % ليبقى ادائها ضئيل مقارنة بالإمارات. (الرقمي، مرجع سابق، 2020 ص 64. 70. 100. 112. 130).

4. البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: كل ما توفرت الدولة على بنية تحتية جيدة يضمن لها توفر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومدى تعامل الافراد بها باقل تكلفة ووقت في المعاملات الالكترونية بجودة عالية.

الجدول 02: البنية التحتية

اسس البنية التحتية \ الدول	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
البنية التحتية للاتصالات	99.61	82.54	52.95	63.66	57.27
الخدمات اللوجستية	88.50	66.00	29.20	23.70	18
قيمة المؤشر	94.06	74.27	41.07	43.68	37.63

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

يعبر مؤشر البنية التحتية لبعض الدول العربية عن مدى توافر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقدرة الافراد على الوصول اليها باقل تكلفة، (الاقتصادية م، 2020 ص 34) كما يعكس لنا مستوى انتشار خدمات الاتصالات على مستوى أداء هذه الدول بالمقارنة بالمستويات العالمية، حيث شهدت خدمات الهاتف المحمول تطورا كبيرا خاصة في اتجاه بعض الدول الى تحرير أسواق الاتصالات ودخول عدد كبير من شركات القطاع الخاص الى الأسواق لتقديم الخدمات مما ساعد على تسجيل زيادات كبيرة وملحوظة في اعداد المستخدمين للخدمات الهاتفية المحمولة بسبب انخفاض التكلفة (المعاضدي، 2021 ص 11) ومن خلال الجدول الثاني نلاحظ ان الامارات احتلت المرتبة الأولى في توفرها على البنية التحتية للاتصالات بنسبة جيدة 99,61 % ، في حين احتلت قطر المرتبة الثانية ب 82,54 % وحصلت تونس على المرتبة الثالثة ب 63,66 % في البنية التحتية بنسب متفاوتة وجيدة واتت الجزائر المرتبة الرابعة بنسبة 57,27 % وكانت نسبها متفاوتة لتبقى في الأخير الأردن بنسبة 52,95 % في البنية التحتية للاتصالات، اما بالنسبة للخدمات اللوجستية فتصدرت الامارات المرتبة الأولى بنسبة 88,50 % تليها قطر ب 74,27 % وفي الأخير الجزائر بنسبة ضئيلة 18 % التي تعكس ضعف الجزائر في الأداء اللوجستي.

بلغت قيمة المؤشر الامارات 94,06 % وبلغت قيمة مؤشر قطر 74,27 %. اما تونس قيمة مؤشرها وصلت 43,68 % و 41,07 % كقيمة لمؤشر الأردن وفي الأخير الجزائر بقيمة مؤشر بلغت 37,63 % التي تعكس ضعف بنيتها التحتية. (الرقمي، مرجع سابق، 2020 ص 64. 70. 100. 112. 130).

المحور الثالث: التعليم والمهارات

يشمل هذا المحور عدة مؤشرات التي تبين لنا عمق العملية التعليمية والمهارات المكتسبة مثل جودة التدريب المهني والمهارات الرقمية بين الناشطين ومدى سهولة الوصول للموظفين ذوي المهارات.

الجدول 03: التعليم والمهارات

اسس التعليم والمهارات \ الدول	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
القوى العاملة الحالية	70.40	66.80	63.30	47.30	53
معدل محو امية الكبار (0\0)	93.80	93.46	98.23	98.23	81.41
قيمة المؤشر	73.74	77.23	70.29	70.29	59.66

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

من خلال جدول التعليم والمهارات لهذه الدول اعتمدنا قسمين القوى العاملة الحالية ومعدل محو امية الكبار ففي القسم الأول احتلت الامارات المركز الأول بنسبة 70,40% بالرغم من بعض التفاوت في بعض القيم الخاصة بمهارات القوى العاملة سواء الحالية او المستقبلية، تعود المرتبة الثانية لقطر بنسبة 66,80% تم الأردن ثالثا بنسبة 63,30% والرابعة للجزائر ب 53% وفي الاخير لتونس بنسبة 47,30%.

اما القسم الثاني فاحتلت كل من تونس والأردن المرتبة الأولى ب 98,23% حيث رات الأردن ضرورة اتاحة التعليم الالكتروني ونشره وتشجيع الرياديين لتأسيس شركات تعتمد على التقنيات الحديثة من اجل تمكين القطاعات الى التحول نحو الرقمنة (الوليد، 2020 ص 24) تم تأني الامارات في المرتبة الثانية ب 93,80% والثالثة قطر ب 93,46% كما حققت كل من قطر والامارات على مستويات مرتفعة للرقمنة القطاع الخدمي بالأخص قطاع التعليم، وفي الأخير الجزائر حققت 81,41% وتؤكد هذه النسب على مراعاة الدول على التعليم ومحو الامية.

اما بالنسبة لقيمة المؤشر بلغت قطر قيمة 77,23% ثم الامارات ثانيا ب 73,74% ثم ثالثا كل من الأردن وتونس ب 70,29% وفي الأخير بلغت قيمة المؤشر الجزائر ب 59,66%. (العربي، مرجع سابق، 2020 ص 65-71-101-113-131)

المحور الرابع: الحكومة الالكترونية

أضافت مؤشر المشاركة الالكترونية كونها تعتبره جزء من الحكومة الالكترونية التي بدورها تبين لنا أهمية حيوية الموظفين والإدارة العامة والسياسيين في مبادراتهم الالكترونية، وكل ما هو متعلق بالتعاقدات ومشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا، مدى استخدام الافراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أي الرقمنة في جودة الخدمات الالكترونية.

الجدول 04: الحكومة الالكترونية

اسس الحكومة الالكترونية \ الدول	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
خدمات عبر الانترنت	90	65,88	35,88	62,35	27,65
قيمة المؤشر	71,64	74,49	49,56	50,75	32,62

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

من خلال الجدول رقم 04 وحسب (قعلول، 2020- ص 19) فان الدول العربية أصبحت تمتلك منصات رقمية لأهميتها كونها احد اهم ركائز الاقتصاد الرقمي والتي تعكس مدى التوجه المستقبلي للقطاع الحكومي خاصة في مجال الخدمات المقدمة للمستخدمين عبر الانترنت، حيث حققت الامارات قيمة 90% في خدمات عبر الانترنت التي يعكس مدى مشاركتها

الالكترونية ب 73.8% وتلها قطر بنسبة 65.88% تم تونس محققة بدورها نسبة 62.35 % ورابعا الأردن ب 35.88 % هذه الدول تغطي تطبيقاتها الرقمية كل القطاعات دون استثناء وفي الأخير الجزائر حققت نسبة 27.65 % ما يعكس ضعف أداء حكومتها الالكترونية ومن اجل تحسينه (طلحة ا.، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، 2020 -ص 16) تبنت الجزائر " مخطط عمل الحكومة لعام 2020" كنمط جديد يهدف التي تحقيق الشفافية بإجراء إصلاحات واسعة النطاق منها تحديد النظام المصرفي والمالي لمواكبة التطورات الرقمية وكذا تعزيز قدرات المؤسسة. اما بالنسبة لقيمة المؤشر فقد كانت قيمة مؤشر قطر اعلى نسبة 74.49 %، تم تلها قيمة مؤشر الامارات ب 71.64 %، وبلغت قيمة مؤشر تونس ب 50.75 %. اما الأردن فكانت قيمة مؤشرها 49.56 % اما الجزائر فكانت قيمة المؤشر ب 32.62% (الاقتصادية م.، 2020. ص 131.114.102.66.72)

المحور الخامس: الابتكار

يعتبر الابتكار من اهم مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الرقمي كونه يبين لنا مدى القدرة على خلق التميز في المعاملات التجارية الالكترونية.

الجدول 05: الابتكار

الابتكار	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
تعاون أصحاب المصلحة المتعددين	63,1	65,3	49,3	36,9	0
المنشورات العلمية	76,2	71,5	73,6	75,1	73,3
قيمة المؤشر	40,92	38,2	29,74	28,2	28,82

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

من خلال الجدول الخامس نجد ان مؤشر الابتكار ضعيف اذا ما قارناه بمقياس المعيار لدولتي ماليزيا وسنغافورة وهذا شيء مقلق، حيث ان الاقتصاد الرقمي يقوم على الابتكار من اجل تطوير الدائم للسلع والخدمات المقدمة لتلبية حاجيات الافراد، وه ما يوجب المزيد من الانفاق على البحث والتطوير. (وقعلول، 2021 ص 21). بلغت قيمة مؤشر الامارات 40.92% حيث اتخذت الامارات خطوات ملموسة لتأسيس تحول رقمي قوي والاستفادة من إيجابيات والفوائد التي يوفرها مستفيدة بطلاق المبادرات التي تشجع على الابتكار وقد مهدت مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي نحو هذا الاتجاه (طلحة س.، نفس المرجع، 2020 ص 24). في حين ان قيمة مؤشر قطر بلغت 38.2 % فحسب (طلحة، 2020. ص 26) تسعى قطر الى تطوير مجتمع رقمي وتوفير خدمات ذكية مبتكرة وعالية الجودة في كل المجالات والتخصصات هذا مع انشاء أساس قوي لقطاع تقنيات المعلومات المبتكرة والمتنامية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما بلغت قيمة مؤشر الأردن 29.74 % في حين بلغت قيمة مؤشر الجزائر 28.82 %. (العربي، مرجع سابق، 2020. ص 65. 71. 101. 113. 131)

المحور السادس: المعرفة والتكنولوجيا

يعكس هذا المحور مستوى المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة لدى المؤسسات او الافراد في انشاء نموذج مؤسسي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة الخدمة.

الجدول 06: المعرفة والتكنولوجيا

المعرفة والتكنولوجيا	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
شهادة الجودة iso-9001 معيار ppp الناتج المحلي الإجمالي	6	2,3	4,2	7,6	0,7
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانشاء النموذج التنظيمي	67,3	63,3	52,6	42,7	0
قيمة المؤشر	20,45	16,83	18,13	13	10,58

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

من خلال جدول السادس المعرفة والتكنولوجيا احتلت تونس المرتبة الأولى من حيث شهادة الجودة بنسبة 7,6% تليها الامارات في المرتبة الثانية ب 6% اما بالنسبة لاستخدام المعلومات والاتصالات وانشاء النموذج التطبيقي فالامارات في المرتبة الأولى ب 67,3% تم قطر تانيا ب 63,3% فحسب (طلحة س., الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، 2020 ص 16) يرى انا دولة قطر لديها اهتمام كبير بتوفير البنية التحتية للاتصالات السريعة و توفير منصات الدفع الالكتروني وكذا اصدار التشريعات المناسبة ما يسهل الدخول الى حقبة الاقتصاد الرقمي. في المركز الثالث الأردن ب 52,6% وتونس رابعا بنسبة 42,2% واما الجزائر نسبة 0% وهذا ناتج عن تعدد معرفة الاحصائيات.

اما بالنسبة لقيمة المؤشر تبقى الامارات في المركز الأول بقيمة 20,45% وتليها الأردن ب 18,13% لتحتل قطر ثالث مركز بقيمة 16,83% وتونس رابعا ب 13% وفي الأخير الجزائر 10,58% لتبقى قيمة المؤشر المعرفة والتكنولوجيا قليلة مقارنة بالمعيار الدولي. (الرقمي، مرجع سابق، 2020 ص 65. 71. 101. 113. 131)

المحور السابع: بيئة الاعمال والجاهزية الشبكية

يبرز المحور مدى أهمية إيجاد أساس لتقييم بيئة الاعمال المتمثلة في مقدمي الخدمات سواء كانت بين الافراد والحكومة او شركات فيما بينها، كذا دورها في تسيير عملية التحول الرقمي بالاعتماد على بعض مؤشرات فرعية التي تعكس مدى جاهزية بيئة الاعمال للرقمنة.

الجدول 07: بيئة الاعمال والجاهزية الشبكية

بيئة الاعمال والجاهزية الشبكية	الامارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
سهولة ممارسة الاعمال التجارية	75,53	42,98	67,3	65,2	39,3
شدة المنافسة المحلية	71	65,6	76	65	5,5
التسوق عبر الانترنت	63,63	1,94	9,08	5,96	3,56
قيمة المؤشر	58,86	36,93	41,37	36,5	28,47

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

من خلال الجدول السابع ببيئة الاعمال والجاهزية الشبكية نلاحظ ان نسب الامارات عالية مقارنة بباقي الدول سواء من حيث سهولة الاعمال التجارية 75,53% او في التسوق عبر الانترنت ما يعكس الإجراءات وثقة عملائها، فحسب (المتحدة، 2020 ص 33) تعتمد مشاركة المواطن والاستخدام المستدام للمشاركة الالكترونية بشكل جزئي على ثقته في المؤسسات الحكومية كما تعتمد أيضا على ثقته بالانترنت بشكل عام. للأسف ما نراه في نسب التسوق عبر الانترنت لباقي الدول ضعيف. يرى (bouarar, 2021 6-7) ان التحول الرقمي الناجح يمكنه تسريع وتيرة الابتكار وزيادة الإنتاجية وتحسين تجارب العملاء ورضاهم، كذلك يقلل من تكاليف وتحسين أداء الاعمال.

اما بالنسبة لقيمة المؤشر فقد بلغت قيمته في الإمارات 58.86% تليها الأردن بقيمة 41.37% . وبلغت قيمة مؤشر قطر 36.93% ، اما قيمة مؤشر الأردن كانت 36.5% والجزائر في اخر مركز بقيمة مؤشر 28.47% . (الرقمي، مرجع سابق، 2020 ص 65، 71، 101، 113، 131)

المحور الثامن: تنمية الاسواء المالية

الجدول 08: تنمية الاسواق المالية

تنمية الأسواق المالية	الإمارات	قطر	الأردن	تونس	الجزائر
الانتماء المحلي للقطاع الخاص 0/0 الناتج المحلي الإجمالي	84,8	80	76,5	86,7	24,3
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	66,2	70,1	61,2	40	46,9
توافر راس المال المخاطر	63,9	63,8	50,8	29	41,4
القيمة السوقية لسوق المال	60,4	89,5	63,7	21	0,2
سلامة البنوك	74,3	72,5	75,2	45,3	50,8
قيمة المؤشر	72,93	78,92	69,98	48,65	0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي لدول العربية 2020

تعتبر الخدمات المالية عملية مهمة في التحول الرقمي حيث تظهر مدى كفاءة المؤسسات المالية في تقديم خدمات التمويل الذي يعتبر بدوره عقبة أساسية في التحول الرقمي وتبني تكنولوجيا رقمية جديدة. (للاقتصاد، 2020 ص 38). ونلاحظ من خلال الجدول الثامن تصدر تونس بنسبة 86.7% في الانتماء المحلي للقطاع الخاص تليها الامارات ب 84.8% ثم قطر، اما بالنسبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة نجد ان قطر تحرص اكثر على ذلك باحتلالها المركز الأول ب 70.1% ثم تليها الامارات ب 66.2% واخر مرتبة كانت لتونس ب 40%، تعود قطر لتكون أولى في قيمة السوقية لسوق المال بنسبة 89.5% وكذلك في القروض المتعثرة ب 97.6% تليها الأردن في المرتبة الثانية ب 63.7% للقيمة السوقية و 92.5% للقروض المتعثرة لنجد الجزائر في اخر مركز بقيمة ضئيلة في القيمة السوقية لسوق المال ب 0.2% (طلحة ا.، تخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، 2020 ص 16) تهدف الجزائر من خلال مخطط عمل الحكومة الجزائرية 2020 "الى رفع مستوى الدخل الفردي وتحقيق نمو اقتصادي كذلك زيادة التوظيف كذلك تعمل على تحديث النظام المصرفي والمالي لها حتى يتواءم مع التطورات الرقمية المتسارعة. اما الأردن فتعتمد على الموازنة العامة والقطاع الخاص كمصدر للتمويل..

بلغت القيمة المؤشر ف قطر نسبة 78.92% ثم الامارات بلغت قيمة المؤشر 72.93% وتليها الأردن بقيمة 69.98% وكما بلغ قيمة مؤشر تونس 48.65% وأخيرا الجزائر ب 0% وذلك لعدم توفر المعلومات الدقيقة لحساب المؤشر. (العربي، مرجع سابق، 2020 ص 66، 72، 102، 114، 131)

5.الخاتمة:

يعتبر التحول الرقمي امر ضروري لما له من دور كبير في تحسين الخدمات وتسيير الأنشطة الكترونيا، زيادة الدقة والجودة التي تساهم في خدمة التنمية الاقتصادية، وما يكسب من وفرة في الوقت ونشر المعلومة والتنسيق بين الافراد والمؤسسات. لذا سعت الدول العربية على تحسين بعض المحاور الأساسية التي يركز عليها الاقتصاد الرقمي والتي تساعد على التقدم وإظهار مستوى أدائها مقارنة بالدول المتفوقة في هذا المجال وفقا لأبعاد استراتيجية كأسس الرقمنة التي تبين قيمة مؤشر

اقتصادها الرقمي الذي يؤهلها الى الارتقاء بالمعايير الدولية ذات الجودة العالية والتطور التكنولوجي. حيث عملت الدول العربية محل الدراسة جهدا كبيرا من قبل حكوماتها لمواكبة تطورات الاقتصاد الرقمي بالرغم من التفاوتات بينهم في النسب من مؤشر لأخر لكنه يبقى في التوجه الإيجابي وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى تحقق الدول العربية محل الدراسة قفزة نوعية في مجال التحول الرقمي زمن الجانب التطبيقي وبعد تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي الذي كانت نتائجه ضعيفة مقارنة بالمعيار الدولي الذي قيست عليه الدراسة فنجد ان مؤشر الامارات مقبول والاقرب ب 6 نقاط بالدول المقارنة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية حول تعبير مؤشر الاقتصادي الرقمي العربي عن الوضعية الحقيقية لمستوى التحول الرقمي للدول محل الدراسة، الذي خلصت نتيجته بوجود فجوة سلبية بقيمة 40.38% ما يحتم على الدول العربية اتخاذ اجراءات حاسمة وتضعيف الجهود في تحسين وضعية بنيتها التحتية .

ولكي تتدارك الدول العربية ذلك نقدم بعض الاقتراحات نذكر منها ما يلي:

-وضع سياسة تحفيزية تشجع التحول الرقمي وإعادة صياغة استراتيجيات من اجل تسريع وتيرة التحول الكامل الى الخدمات الرقمية وتعزيز جودة الخدمة المقدمة في كل المجالات.

-يجب وضع قوانين تشريعية تضمن الامن وحقوق المتعاملين الكترونيا في مجال تقنية المعلومات.

-تشجيع مجال البحث العلمي والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجية الرقمية،

- ضرورة تعزيز المهارات الرقمية سواء على مستوى الافراد او الشركات ليتسنى لها التأقلم مع مستجدات الثورة الرقمية والتكنولوجيا الحديثة.

-اغتنام الفرص الجديدة ذات الصلة بالتجارة الرقمية والتجارة الالكترونية من خلال تكييف السياسات التجارية مع التحديات الجديدة التي ينحصر حلها في تدفقات البيانات، المدفوعات الالكترونية وقابلية التشغيل البيئي وكذا تعزيز التكامل الإقليمي البيئي في العالم العربي. (3 سفيان قحلول، اكتوبر 2020)

6.قائمة المراجع

- abolhassan F. (2017) .the drivers of digital transportation cham .springer international publishing.
- bouarar .(7-6 2021) .digital transformation.opportunities and challenges .spain: international on finance. law and technology.
- Gbayew Haridini. Panjaitan GH.Kurniawan.nb 2018) .p 261 .(a systematic literature review on digital transformation . banding- padang: in conference technology systems and inivation- pp 260-265.
- اسامة احمد المناعسة-جلال محمد الزغي. (2013). الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق. عماندار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة اولى.
- الامم المتحدة. (2020). مسح الحكومة الالكترونية 2020. نيويورك.
- الوليد احمد طلحة. (2020 -ص 16). التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية. الامارات: صندوق النقد العربي.
- تليو كازة. (2019-2020). دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر. جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة- الجزائر: اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- حرز الله محمد خضر،يسرى اوشريف. (2018). الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الاستهلاكي الجديد.دراسة تحليلية في المتغيرات العايدات التحديات. الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي.ضرورة الانتقال وتحديات الحماية.ميلة، ص 4.
- د اسامة السيد عبد السلام. (2019).الاقتصاد الرقمي. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع. عمان.
- د الوليد طلحة د سفيان قحلول. (2020). دراسة الاقتصاد الرقمي في الدول العربية-الواقع والتحديات. الامارات: صندوق النقد الدولي.
- د سفيان قحلول-د الوليد طلحة. (2020). دراسة الاقتصاد الرقمي في الدول العربية (الواقع والافاق). جولة الامارات صندوق النقد الدولي.
- سفيان عبد المنعم هبة وقحلول. (2021). نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. ابو ظبي الامارات: صندوق النقد العربي.
- م م حلا زبدان دنون المعاضيدي. (2021). واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية. مجلة الشرق الاوسط الانسانية والثقافية.
- مجلس الوحدة الاقتصادية. (2020). مؤشر الاقتصاد الرقمي كوفيد 19 وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي لسنة 2020. الامارات: طبعة اولى بموافقة المجلس الوطني للاعلام الامارات.
- محمد عبد الله شاهين محمد. (2020). افاق التجارة الالكترونية العربية. الامارات: دار الكتاب الجامعي.
- مصطفى يوسف كافي. (2016). عولمة الاعلام والاقتصاد الرقمي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان.